

تحليل أثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة (2005-2015)

علي فارس مانع العزاوي

أ.م.د. سعد صالح عيسى الجبوري

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

تعد سياسات أسعار الصرف إحدى السياسات الاقتصادية المتبعة في إدارة الاقتصاد العراقي ، لما لها من آثار على معظم المتغيرات الداخلية والخارجية ومنها التجارة الخارجية.هدفت الدراسة إلى بيان اثر تغير أسعار صرف الدولار ومدى تأثيرها على التجارة الخارجية في العراق خلال المدة (2005-2015)، وقيام البنك المركزي العراقي ببيع وشراء العملة الأجنبية (الدولار) بشكل مزادات علنية مع المصارف التجارية الذي بدأ عام 2003 اعتماداً على نظام التعويم المدار.توصل البحث من خلال الجانب التحليلي وجود علاقة عكسية بين أسعار صرف الدولار والتجارة الخارجية، وأظهرت نتائج الاختبار الإحصائي بيرسون أن الإشارة بين أسعار الصرف الرسمي والتجارة الخارجية العراقية هي سالبة ، مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة عكسية ، كما أن قوة الارتباط شكلت (-0.717) وهو ارتباط بدرجة عالية ومعنوي. وإشارة نتائج التحليل القياسي أنّ زيادة أسعار الصرف الاسمي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنه سوف يساهم في خفض التجارة الخارجية (3.73) مليون دولار ، وأنّ زيادة أسعار الصرف الموازي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنه سوف يساهم في خفض التجارة الخارجية () 0.003 مليون دولار .وأوصى البحث في ما يخص الصادرات ضرورة البحث عن بديل للصادرات النفطية وتنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية تساهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط ، أما الواردات فينبغي العمل على التقليل من حجمها ، وذلك بتشجيع الصناعات المحلية وترقية القطاع الخاص ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقيام بإصلاحات جذرية للقطاع المصرفي العراقي حتى يجد المستثمرون الأجانب مصارف تعمل بنفس المقاييس التي يجدونها في دول تنتهج اقتصاد سوق حقيقي.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف ، التجارة الخارجية

Measuring and Analyzing the Impact of the Dollar Exchange Rates on Foreign Trade in Iraq For the Period (2005–2015)

Abstract

The exchange rate policies are one of the economic policies used in the management of the Iraqi economy, because of their effects on most internal and external variables, including foreign trade.

The aim of the research is to determine the impact of the change in the dollar exchange rate and its impact on foreign trade in Iraq during the period (2005–2015), and the sale and purchase of foreign currency by the Central Bank of Iraq in commercial auctions with commercial banks which started in 2003 based on the floating system.

The analytical side of the research found that there is an inverse relationship between the exchange rates of the dollar and foreign trade, and the results of the statistical test Pearson showed that the reference between the official exchange rates and the foreign trade of Iraq is negative, which means that the correlation between them is inverse, and the correlation strength was (-0.717) which is highly and morally correlated.

The results of the standard analysis showed that the increase in nominal exchange rates in one unit, with the stability of other factors, would contribute to the reduction of foreign trade (3.7 million dollars), and that the increase in parallel exchange rates in one unit and the stability of

other factors will contribute to reducing Foreign trade (0.003) million dollars.

With regard to exports, the research recommended the need to find an alternative to oil exports and diversify the sources of income by expanding the economic base and establishing the foundations of a real economy that consists of a productive and financial base that contributes to finding other sources of income alongside oil. Imports should be reduced by encouraging local industries To promote the establishment of small and medium enterprises, and to carry out radical reforms of the Iraqi banking sector so that foreign investors can find banks that operate in the same manner as in a market economy.

Keywords: Exchange Rate, Foreign Trade

المقدمة: لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية في الدول عامة والعراق خاصة إلى تداخل مصالحها واتساع المبادلات التجارية بين مختلف دول العالم مما أدى إلى إحداث اختلال في موازين المدفوعات في الدول كافة ولسعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاديات العالمية؛ لأنه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية ومن ثم على وضعية الميزان التجاري للدولة.

إن آلية سعر الصرف تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات لكافة الدول السائرة في طريق النمو والتي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمن تبعاً للسياسات الاقتصادية الكلية.

إن أسعار السلع والخدمات كافة داخل الحدود الإقليمية لأي دولة تكون محدودة بالعملة الوطنية التي يتم فيها تسوية كافة المعاملات الداخلية، وليس هناك مشكلة في تحديد القيم النقدية للمعاملات الداخلية وتسويتها إلا أن المشكلة تبرز عند اجتياز الحدود الدولية أو الإقليمية لاختلاف العملات الوطنية التي قد تكون مرفوضة على الصعيد الدولي، فالمشكلة هي كيف يتم تسوية

وتحديد قيمة المعاملات الخارجية وهنا تظهر الحاجة لما يسمى بسعر الصرف الأجنبي الذي يمثل حلقة وصل بين العملات الوطنية المختلفة مقارنة بين الأسعار والتكاليف الدولية التي تكون مهمة في تحديد جدوى المعاملات الدولية، وعلى هذا الأساس لا تكون المعاملات الداخلية بمساس مع سعر الصرف بصورة مباشرة لكنها تصبح كذلك إذا تجاوزت الحدود الإقليمية لأي دولة . تعدّ التجارة الخارجية مجالاً ذا بعدين ، فالدولة تصدر وتستورد ونتيجة لذلك تظهر تيارات من التدفقات أحدهما سلعي والأخر خدمي، وتعد المصدر الرئيسي للعرض والطلب على المعاملات الأجنبية بهدف تسوية المدفوعات الدولية وهنا تظهر أماننا مسألة معرفة سياسة تحديد سعر الصرف التي تتلائم مع الظروف الموضوعية لاقتصاد بلد ما ولحماية الاقتصاد المحلي من تقلبات أسعار الصرف والمحافظة على استقراره وإيجاد نظام تحديد سعر الصرف لإحداث التوازن في ميزان المدفوعات لكافة البلدان السائرة على طريق النمو.

مشكلة البحث : يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

ما مدى تأثير التغير في أسعار صرف (الدولار) على التجارة الخارجية العراقية للمدة (2005-2015) أهمية البحث : يعدّ سعر الصرف حلقة وصل بين العلاقات الاقتصادية الدولية، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة خارجياً وداخلياً إذ إن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد الدول.

فرضية البحث : تكمن فرضية البحث بأن هناك تأثيراً لأسعار الصرف على التجارة الخارجية في العراق للمدة (2005-2015)

هدف البحث : يهدف البحث إلى بيان اثر التغير في أسعار صرف الدولار ومدى تأثيرها على التجارة الخارجية في العراق خلال المدة (2005-2015)

منهجية البحث : لقد اعتمد البحث المنهجية الاستقرائية من خلال تحليل المؤشرات المختلفة للمتغيرات التي تم اعتمادها، وكذلك استخدام التحليل الإحصائي والقياسي من خلال استخدام برنامج SPSS22 والاعتماد على نتائج اختبارات (t ، F ، R^2 ، $D-W$) واتخذ البحث المدة الممتدة بين (2005-2015) منهجاً للتحليل كمدة زمنية للدراسة .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث :

في المبحث الأول تم التطرق إلى الإطار النظري والمفاهيمي لأسعار الصرف ، وفي المبحث الثاني تم تناول الإطار النظري للتجارة الخارجية ، واستهدف المبحث الثالث قياساً وتحليلاً لأسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية في العراق للمدة (2005-2015).

المبحث الأول / الإطار النظري لأسعار الصرف

أولاً : مفهوم أسعار الصرف: إن ما يميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية ، هو استخدام وحدة نقدية دولية مشتركة والتي يتم التعامل بها على الصعيد الدولي ، كما هو الحال في التجارة الداخلية التي تخضع لنظام نقدي واحد وهو (العملة المحلية) لذلك فإن عملية ربط أسعار العملات المحلية للدول المختلفة تتم من خلال سعر الصرف الأجنبي ، والذي يمثل المعيار الذي تترجم من خلاله مختلف الأسعار من جهة ومرشداً ودليلاً للتجار المستثمرين لبناء قراراتهم الاستثمارية والتجارية من جهة أخرى.

يعرف سعر الصرف (بأنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة عدد الوحدات النقدية المحلية بالوحدات النقدية الأجنبية) (عيسى، 2016، 276) ويعرف أيضاً بأنه (نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة) (الغالبى، 27، 2011). ويعرف بأنه (نمط العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية المتعارف عليها) (الأنجفي، 2005، 55). ويعرف سعر الصرف بأنه (السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي انه السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية) (خلف، 2001، 203). ويعرف أيضاً بأنه (عدد الوحدات المحلية التي تدفع للحصول على وحدة أجنبية أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة أجنبية) (سالم، 1984، 9) . ويعرف بأنه (عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية) (علي و الجنابي، 1992، 74). ويعرف بأنه (السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى) (ادم واحمد، 2015، 17) . وقد تعددت التعاريف لسعر الصرف إلا انه وان تعددت فإنها تشترك بالنقاط التالية: (سالم ، 1984 ، 10).

1. إن سعر الصرف هو ثمن نسبي أي إن هناك عملتين لدولتين هما دولة (أ) وعملة دولة (ب) والأساس الذي بواسطته نستطيع أن نقارن بين العملتين هو سعر الصرف ، أي حلقة الربط بين العملتين المحليتين .

2. الغرض منه هو تسهيل وتقييم وتسوية ما ينشأ نتيجة المعاملات الدولية المختلفة .

3. أنها عملية مبادلة العملة المحلية بالعملة الأجنبية وبالعكس .

4. تتم عملية المبادلة في سوق الصرف وبسعر محدد.

5. يعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.

ثانياً : أنواع أسعار الصرف : يمكن التمييز بين عدة أنواع من أسعار الصرف :

1. أسعار الصرف الاسمية والحقيقية الفعالة: وتنقسم هذه الأسعار من حيث اعتمادها على التضخم في حساباتها إلى مايلي:

أ.أسعار الصرف الاسمية الفعالة: وتمثل أسعار الصرف الاسمية سعر عملة معينة بالنسبة لعملة أجنبية أخرى ، أو أنها نسبة مبادلة عملة معينة بعملة أجنبية أخرى (Jura,2003,82).

ويمكن أن نعبر عن معادلة سعر الصرف الاسمي رياضياً بالاتي:(العاني، 1994، 4).

$$NEER = (Wit * Rt * Eit)$$

حيث تمثل:

NEER : سعر الصرف الاسمي لبلد ما

Wit : الأوزان المتعلقة بالاستيرادات والصادرات

Rt : قيمة وحدة معينة من العملة المقبولة دولياً إزاء العملة المحلية

Eit : قيمة الوحدة لعملة البلد الشريك تجارياً مقابل العملة المقبولة دولياً (كالدولار).

أ.أسعار الصرف الحقيقية الفعالة:

يقصد بأسعار الصرف الحقيقية الفعلية بأنها (نسبة سعر السلعة محلياً بعملة ما إلى سعر

السلعة عالمياً بالعملة نفسها) (ادم واحمد، 2015، 19).

عليه فانه هذا السعر يهتم بأثر التضخم على الصرف الأجنبي لبلد ما وذلك من خلال الصيغة

التي تجمع بين الرقم القياسي لمستويات الأسعار في البلد المعني والرقم القياسي لمستويات الأسعار

في البلد المقارن كما يلي (مهيدات، 2013، 9) :

$$REER = NEER * P1 / P2$$

حيث تمثل:

REER : سعر الصرف الحقيقي

NEER : سعر الصرف الاسمي

P1 : مستوى الأسعار في البلد المعني

P2 : مستوى الأسعار في البلد المقارن

إن سعر الصرف الحقيقي يتأثر بصورة عكسية بسعر الصرف الاسمي، إذ كلما ارتفع سعر الصرف الاسمي انخفض سعر الصرف الحقيقي وذلك سوف يؤثر على القدرة التنافسية الدولية مع العالم الخارجي والتي ترتفع في الوقت نفسه ، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف الاسمي فأن سعر الصرف الحقيقي سوف يرتفع ومن ثم تنخفض قدرة السلعة المحلية على التنافس(كريم،2008، 56)

2.أسعار الصرف العاجلة والآجلة: يعرف سعر الصرف العاجل : بأنه مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية بشرط أن تكون عملة تسليم ودفع العملتين فورية أو خلال مدة زمنية لا تتجاوز من تاريخ الاتفاق، إذ تتم المبادلة ويتم الاتفاق على تسليم العملة عند تاريخ الشراء (12,2001,phillon).

أما سعر الصرف الأجل: فهو يمثل تحديد اتفاق وتاريخ استلام في المستقبل بغض النظر عن التغيرات المستقبلية التي تطرأ على أسعار الصرف ، فانه يبقى ثابت حتى لو تغير سعر الصرف اليومي وحسب شروط العقد المتفق عليها(أمين، 2011، 12).وبلاحظ إن عمليات الصرف الأجل تصبح في النهاية نوعاً من المضاربة على سعر الصرف ، فتوقع ارتفاع الصرف أو توقع انهياره والمضاربة عليه ، يؤدي في الواقع إلى نتيجتين غير مرغوب فيهما (حشيش و شهاب،2005، 228).

3.سعر الصرف التقاطعي : وهو سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال العلاقة بين هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة ، فإذا عرفنا سعر الدولار مقابل عملتين فانه يمكن أن نجد سعر التقاطع لهما بين العملتين مقابل بعضهما البعض، وهناك عدة شروط يجب أن توفرها، منها من

هو البنك الذي يقوم باحتساب السعر، ونوع العملة المشتراة أو المباعة، وما هو السعر المطلوب (شكري و عوض، 2004، 248).

4. سعر صرف المعدل : يرتبط سعر الصرف المعدل بدافع ميزان المدفوعات إي انه يرتبط بالصادرات والواردات ويمكن صياغته بالطريقة التالية : (معروف، 2005، 306).

$$AER = F \left(1 + \frac{X - M}{X} \right)$$

حيث تمثل :

AER : سعر الصرف المعدل

F : سعر الصرف الجاري

X : الاستيرادات المحتسبة بالعملة المحلية

M : الصادرات المحتسبة بالعملة المحلية

يمكن صياغة أسعار الصرف لاسمية والحقيقية لمعرفة القوة الشرائية للعملات المتعامل بها في التجارة الدولية وهو ما يعرف بسعر الصرف الفعال ويقصد به (متوسط الهندي الموزون المرجح للأسعار الصرف الثنائية للسلع التجارية بين الشركاء التجاريين أو بين الدول المتعاملة تجاريا الذي يقيس القوة الشرائية للعملة) (علي، 2008، 32-33).

ثالثا: العوامل المؤثر في أسعار الصرف : تتعرض أسعار صرف العملات لجميع دول العالم المختلفة إلى تقلبات اقتصادية مستمرة مسببه بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، باعتبار سعر صرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، إذ تعد العملة المحلية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، إما إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى المهمة تعتبر العملة ضعيفة، ويتحدد ارتفاع وانخفاض سعر الصرف العملة في السوق (قوتها وضعفها) من خلال العوامل الرئيسية التالية :

1. أسعار الفائدة : تؤثر أسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية والنقدية تأثيرا ملحوظا على سعر الصرف، من خلال عمليات رأس المال في ميزان المدفوعات، فعند ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، ويزدادا لطلب على العملة المحلية ومن ثم

ارتفاع سعر صرفها وتكون الإلية معاكسة عندما تنخفض أسعار الفائدة المحلية إذ تتحرك رؤوس الأموال المحلية نحو الخارج مما يقود إلى انخفاض في قيمة العملة (الحسيني، 1999، 158).
وبعبارة أخرى إن سعر الصرف لا يتأثر فقط بأسعار الفائدة المحلية، وإنما بأسعار الفائدة الخارجية ، وارتفاع الأخيرة سيؤدي حتما إلى انتقال رؤوس الأموال المحلية نحو الخارج مما يعني زيادة عرض العملة المحلية أي زيادة الطلب على العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض سعر الصرف، لذا نجد إن أسعار الفائدة سواء كانت محلية أو خارجية ستؤدي إلى تغير سعر الصرف من حيث رفعه أو خفضه (علي، 2008، 46، 47).

2. عرض النقد: إن الزيادة في عرض النقد تؤدي إلى تغيرات كبيرة في قيمة العملة ، وأسعار صرفها إذ إن زيادة عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مما يضعف القدرة التنافسية للبلد من السلع المحلية في السوق الدولية ، وبهذا ينخفض الطلب على السلع والخدمات الأجنبية التي تصبح أقل سعرا من السلع والخدمات المحلية وبالتالي يزداد الطلب عليها، والذي يؤثر بدوره على سعر الصرف للعملة المحلية التي تأخذ بالانخفاض (كريم ، 2008 ، 60).

3. التضخم والكساد : إن للتضخم تأثير كبير على سعر الصرف، ولا يظهر تأثيره من خلال المستوى العام للأسعار المحلية فقط وإنما هناك اشتراك بين الأخير والمستوى العام للأسعار العالمية ، إذ يعملان معا من أجل التأثير على أسعار الصرف، ويؤدي انخفاض قيمة العملة لدولة ما إلى ارتفاع سريع في المستوى العام للأسعار، بينما يؤدي الكساد إلى ارتفاع قيمة العملة وهذا يتطلب بعض الإجراءات المالية والنقدية للدولة (الغالبي، 2011، 39) .

4. الناتج القومي : يؤثر الناتج القومي في سعر الصرف ، فزيادة إنتاج السلع والخدمات المحلية تؤدي إلى تقليل الاستيرادات من السلع والخدمات الأجنبية، والعمل على تصدير الفائض من الناتج المحلي ، الذي سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، مما يعزز القدرة التنافسية للبلد ومن ثم زيادة قيمة العملة (العاني، 1994، 23).

المبحث الثاني/الإطار النظري للتجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية ضرورةً وحقيقةً أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر ويقوم بدونها ، إذ لا يمكن لدولة واحدة أن تستقل باقتصادها عن بقية اقتصاديات الدول الأخرى ، فهي مضطرة

لتصدير سلعها وخدماتها إلى بقية دول العالم واستيراد ما يلزمها من السلع والخدمات المنتجة في بقية دول العالم لذا قسم المبحث إلى:

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية: يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي سواء كان ذلك المجتمع متقدماً أو نامياً ، إذ تمارس دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني وتساهم مع غيرها من القطاعات الاقتصادية في تنمية الدخل القومي وفي رفع المستوى المعيشي لإفراد المجتمع، كما أنها تعد مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف التجارة الخارجية (بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها جمع وتسجيل وتبويب وتصنيف وتحليل وعرض المعلومات والبيانات الإحصائية للتدفقات السلعية من وإلى البلد)(الشمسي، 2011 ، 6) ، وتعرف على أنها(عملية تبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة) (ألسناوي ، 1990 ، 349). أو (هي التي تتم من خلال عمليات تصدير واستيراد إذ يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية ومالية) (عبدالله، 2014، 14) ،كذلك تعني التجارة الخارجية بالاهتمام في جميع جوانب النشاط الاقتصادي التي تتم بين البلدان المختلفة سواء في جانب تبادل السلع والخدمات أم رؤوس الأموال، وكذلك تهتم بانتقال عناصر الإنتاج مثل العمل(الهجرة) ويمكن حصر هذا الاهتمام في نظرية التجارة الدولية (النحفي، 1993، 179). وتعرف بأنها (مجال من المجالات التي تعتمد الدولة للخروج من عزلتها والبحث عن طريق لتصرف منتجاتها والاستفادة من فروقات الأسعار أي الربح السريع)(صغير، 2015، 24).

ثانياً: أسباب قيام التجارة الخارجية: إن دول العالم ترتبط فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة تنشأ من خلال تبادل السلع والخدمات ، وإذا ما أردنا أن نبحث عن الأسباب التي أدت إلى قيامها فيمكننا أن نرجع إلى الأسباب الآتية:

1. تحقيق الاكتفاء الذاتي : عند قيام الفرد أو المجتمع بإنتاج سلع معينة وجد بأن هناك قسماً منها يسد حاجته ويزيد عنها لذا أخذ يفكر في كيفية التخلص منه ، وبالتالي نشأت الحاجة إلى التبادل ، فبقدر ما يوجد فائض في سلعة معينة عند فرد أو مجتمع معين فإنه يوجد فائض أيضاً في سلع

وخدمات أخرى لدى المجتمع أو الفرد في المقابل فأصبحت عملية مبادلة السلع والخدمات الفائضة لدى كلا الطرفين تحقق مصلحة كلا الطرفين باعتبارهما يحصلان على سلع جديدة ويخلصان من الفائض في نفس الوقت وبالتالي زيادة الإشباع من السلع (علي، 1984، 211).

2. الحاجة في العلاقات الاقتصادية الخارجية: بما انه هناك توزيع غير متكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة بما فيها الظروف المناخية (الأمطار ، درجات الحرارة ، ونوع التربة) والموارد المعدنية والبشرية والرأسمالية والمستوى التكنولوجي والكفاءات الإدارية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرات الدولة على الإنتاج (اختلاف ظروف الإنتاج) إذ أن هذه الاختلافات بين الدول تجعل هنالك اختلافات في إمكانيات الدول في إنتاج السلع والخدمات بمعنى أن أي دولة لا تستطيع تحقيق أن تحقق الاكتفاء الذاتي (جويد، 2013، 123-124).

فمنطق الحاجة هنا يفترض نفسه في غلب الأحوال التي تتجلى فيها رغبة أي دولة في الحصول على سلع عن طريق استيرادها ومن ثم رغبة أي دولة في تلقي الطلبات على سلعها عن طريق تصدير الفائض من إنتاجها إذ يمكن القول إن التجارة الخارجية تتيح لكل دولة أن تستغل مواردها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة أي الحصول على أكبر ناتج ممكن من خلال استعمال هذه الموارد (سبع، 2015، 10).

3. التخصص الدولي: يرجع التخصص في جانب منه إلى عوامل جغرافية تتمثل في اختلاف ظروف الطقس والمناخ والتربة ، واختلاف الموارد الطبيعية وتوزيعها بين الدول ، إذ إن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كلياً في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التوزيع المتكافئ للثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم ولذلك يجب على كل دولة أن تختص في إنتاج تلك السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف نسبية اقل وبكفاءة عالية (ألحسناوي، 1990، 354)، فعلى الرغم من وجود فائض في بعض السلع ألا أن هناك قسم من السلع لا يمكن إنتاجه لعدة أسباب هي: (التكريتي، 1982، 6)

أ- عدم إمكانية إنتاج كل السلع لعدم وجود خبرة لديه في إنتاجها، إذ أن أساليب الإنتاج الشائعة هي تلك المتوارثة عن الإباء والأجداد.

ب- أن إنتاج بعض السلع يحتاج إلى ظروف طبيعية كمناخ أو تربة معينة الأمر الذي يستحيل معه إنتاج كافة السلع ألا في ظروف طبيعية معينة ، وبالتالي فإن الظروف التي تهيئ إنتاج سلع

معينة في بلد معين لا تمكن بلد آخر من إنتاجها بسبب اختلاف الظروف الطبيعية بل تمكنه من إنتاج سلع لا يمكن أنتاجها في البلد الأول.

4. اختلاف تكاليف الإنتاج: إن تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دفع لقيام التجارة بينها وبالذات الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير (السريتي، 2009، 8) .

5. اختلاف الميول والأذواق الناجمة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المميزة : فالمواطن العراقي مثلاً يفضل المنتجات الأجنبية التي تميزت بالجودة على المنتجات المحلية واو توفر البديل العراقي وتزداد أهمية هذا العامل كلما زاد الدخل الفردي في العراق (صغير، 2015، 25).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية : هناك عدة عوامل تؤثر في التجارة الخارجية وهي كما يلي: (سبع، 2015، 8-9)

1. التفوق النسبي في بعض فروع الإنتاج وارتفاع الكفاءة الإنتاجية لها فكلما كانت الدولة تتمتع بالتفوق نسبي وكفاءة عالية لبعض الصناعات فان هذا من شأنه أن يدعم اتجاه هذه الدول إلى التخصص ويؤدي هذا إلى توسعها في هذه الصناعة وزيادة الصادرات منها.

2. تكاليف النقل وسهولة المواصلات فالدولة التي تحظى بمواصلات جيدة ورخيصة التكاليف بينها وبين الدول الأخرى يزداد حجم تجارتها مقارنة بالدول الأخرى التي تقل عنها في هذه الناحية.

3. عدم وجود العوائق الاصطناعية بين الدول ، فالرسوم الجمركية ونظام الحصص وما إلى ذلك من الأنظمة التي تتبعها الدول المختلفة للحد من الواردات التي تعرقل التجارة الخارجية وتقلل من كميتها.

4. تأثير الدخل : تعطي النظريات اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً لجانب الطلب ، وخاصةً نظرية (Linder) التي تعد أهمها وأشهرها، تستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة ما يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

5. الشركات متعددة الجنسيات: تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزءاً كبيراً ومنتزحاً من الحجم الكلي للتجارة ونظراً لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة، وإنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات

ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجيا المطلوب لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة (سلعة عالمية)، فالشركات متعددة الجنسيات تساهم بشكل كبير على نمو حجم التجارة الخارجية خصوصاً بين الدول التي تتواجد لديها فروع مهمة (الوادي واخرون، 2009، 231-232).

6. اختلاف الأذواق والآراء حول السلع: توجد في بعض الأحيان نوعيات كثيرة من نفس السلعة نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات وأحياناً من نفس الموديل، نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية وأحياناً نوعيات من نفس المشروب... وفي كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في الوقت ذاته نوعيات أخرى مما يولد ما يسمى بظاهرة التجارة البينية لنفس السلعة .

7. تفترض النظريات عدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج مثل رأس المال والعمالة وهذا الافتراض لا ينطبق في وقتنا الحالي ولذا يجب تعديل النظريات وفقاً لذلك .

8. التجارة الخارجية غير المنظمة : أهملت النظريات التجارة غير المشروعة أو التعريب إذ تمثل هذه في الوقت الحاضر نشاطاً مهماً لذا لا بد من أخذها بعين الاعتبار (تشفيع، 2008، 15).

المبحث الثالث / قياس وتحليل أثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة (2005-2015)

يهتم الاقتصاد القياسي بتحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية تحليلاً كمياً ، فالتحليل الكمي للظواهر الاقتصادية هو محاولة للتحقق من العلاقات الاقتصادية والتأكد من منطقيتها في تمثيل الواقع المعقد الذي تعبر عنه النظرية الاقتصادية في صيغة فروض ، ويعتمد الاقتصاد القياسي في قياس العلاقات الاقتصادية وتحليلها على دمج النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية في نموذج متكامل ثم اختبار الفروض حول ظاهرة اقتصادية معينة ، وأخيراً التنبؤ بقيم تلك الظاهرة وتنقسم نماذج الانحدار بصورة عامة إلى نماذج خطية ونماذج غير خطية ويتم تقدير معادلات انحدار يتم إخضاعها للاختبارات التالية:

أولاً : الاختبار الاقتصادي : وهو اختبار مدى تطابق وانسجام قيمة وإشارة المعلمات المقدرة في الدالة لمنطوق النظرية الاقتصادية أو المنطق أو العرف الاقتصادي إن لم تكن هناك نظرية اقتصادية .

ثانياً: الاختبارات الإحصائية وتشمل :

1. اختبار معامل التحديد R^2 : وتجري من خلاله معرفة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة وتتراوح قيمته بين $(0 < R^2 < 1)$ وكلما زادت قيمته واقتربت من الواحد كلما دل ذلك على قوة المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع .

2. اختبار F : ومن خلال هذا الاختبار فإن معاملات النموذج المقدر تكون مقبولة إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية أي معنوية المعادلة ككل .

3. اختبار t : يكشف هذا الاختبار عن معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في النموذج فإذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية دل ذلك على معنوية المعلمة المقدره ، أي وجود تأثير مهم للمتغير المستقل في المتغير التابع (جميل ، 2006 ، 95) .

ثالثاً : الاختبارات القياسية :

1. اختبار دورين واتسن (Durbin-Watson) : وتتراوح قيمة دورين واتسون بين (0-4) فإذا كانت قيمة $D-W$ قريبة من 2 ، فهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي ونعني بوجود الارتباط الذاتي إلى الحالة التي يكون فيها حد الخطأ في مدة زمنية معينة على علاقة مع حد الخطأ في أية مدة زمنية أخرى .

ومن جدول القيم الحرجة لـ (Durbin Watson) عند $K=1$ و $N=11$ نجد أن :

$$d_u = 1.324 \quad - \quad d_L = 0.927$$

2. اختبار خلو المعادلة المقدره من مشكلة عدم تجانس التباين : وذلك بحسب اختبار (White test)

رابعاً : متغيرات الدراسة : تتكون الدراسة من المتغيرات التالية :

1. المتغير المستقل (X) : سعر الصرف الرسمي بالدينار العراقي .

2. المتغير التابع (y) : التجارة الخارجية بالدولار الأمريكي .

خامساً : عينة الدراسة : تتكون عينة البحث من سلسلة زمنية وكما في الجدول التالي :

جدول (1) عينة الدراسة

السنة	X	Y
2005	1469	47229
2006	1467	52538
2007	1255	59143
2008	1193	98738
2009	1170	80942
2010	1170	95679
2011	1170	127484
2012	1166	153215
2013	1166	149117
2014	1166	137158
2015	1167	82487

المصدر : من إعداد الباحثان استناداً إلى إحصائيات (2005-2015).

سادساً. الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون : يستخدم لاختبار العلاقة الخطية بين المتغيرات الكمية وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي التالي إشارة بين أسعار الصرف الرسمي والصادرات العراقية مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة عكسية ، كما أن قوة الارتباط شكلت (- 0.674) ، وهو ارتباط متوسط ومعنوي .

جدول (2) معامل ارتباط بيرسون أسعار الصرف الرسمي والتجارة الخارجية

المتغير التابع	N	Pearson Correlation	Sig
Y3	11	0.717 * -	0.013

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (spss)

سابعاً: نتائج معادلات انحدار أسعار الصرف الاسمي في التجارة الخارجية :

جدول (3) انحدار أسعار الصرف الاسمي في التجارة الخارجية في العراق (2005- 2015)

النماذج و المعادلات المقدره	t Sig		F Sig	R ²	D.W	White test
	A	β				
النموذج الخطي $Y = 383258.43 - 230.9X$	0.003	0.013	0.013	0.515	1.111	ناجح
النموذج اللوغاريتمي التام $Y = 37.93 \ln X - 3.73$	0.000	0.002	0.002	0.660	1.358	ناجح
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الأيمن $Y = 2272802.33 - 305677.5 \ln X$.0090	.0120	.0120	0.524	1.113	ناجح
النموذج نصف لوغاريتمي للطرف الأيسر $Y = 14.906 - 3 \ln X + 0.003X$	0.000	0.003	0.003	650.0	1.356	ناجح

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (spss)

من الجدول أعلاه يلاحظ أن جميع المعادلات إشارتها سالبة أي إن علاقتها عكسية ، مما يعني أن زيادة أسعار الصرف الاسمي تؤدي إلى انخفاض حجم التجارة الخارجية ، ويلاحظ أن جميع المعادلات ذات معنوية وناجحة في الاختبارات الإحصائية والقياسية ، لذلك تم اختيار معادلة الانحدار اللوغاريتمي التام ، كونها الأفضل والأكثر تفسيراً للعلاقة بين أسعار الصرف الاسمي في التجارة الخارجية بحسب اختبار R^2 ، إذ أن التغييرات في أسعار الصرف الاسمي تفسر (66%) من التغييرات الحاصلة في (التجارة الخارجية) ، و (34%) على عوامل أخرى غير داخلية في النموذج لكونها خارج نطاق الدراسة . أظهرت نتائج النموذج أن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمتها (0.002) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنّ النموذج المستخدم في تحليل العلاقة بين أسعار الصرف الاسمي و التجارة الخارجية ، يتحلّى بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل ، مما يعني أنّ أسعار الصرف الاسمي يؤثر بشكل معنوي في التجارة الخارجية في العراق ، أما اختبار (Durbin-Watson) ، فإن قيمته كانت (1.358) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار (White test) أي أنّ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين .

وفي مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المدروس فقد بلغ معامل الانحدار (3.73 -) ويشير بوضوح إلى أنّ زيادة أسعار الصرف الاسمي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنّه سوف يساهم في خفض التجارة الخارجية (3.73) مليون دولار والشكل التالي يوضح العلاقة بين أسعار الصرف الاسمي و التجارة الخارجية في العراق للمدة (2005-2015) .

الاستنتاجات :

1. تتأثر التجارة الخارجية في العراق بأسعار الصرف إذ إن الفائض المسجل في الميزان التجاري جاء نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما ساهم في تحسين ميزان المدفوعات ككل

2. التحليل الإحصائي : فقد أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي بيرسون التالي :

أ. الإشارة بين أسعار الصرف الرسمي والتجارة الخارجية العراقية هي سالبة ، مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة عكسية ، كما أن قوة الارتباط شكلت (0.717-) وهو ارتباط جيد ومعنوي

3. التحليل القياسي :

أ- إنّ زيادة أسعار الصرف الاسمي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنّه سوف يساهم في خفض التجارة الخارجية (3.73) مليون دولار .

ب- أنّ زيادة أسعار الصرف الموازي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنّه سوف يساهم في خفض التجارة الخارجية (0.003) مليون دولار .

المقترحات :

1. الدراسة الشاملة لأسعار الصرف بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي تعاني منها وقطاع التجارة بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.

2. تتكون التجارة الخارجية العراقية من صادرات وواردات:

أ. في ما يخص الصادرات ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنوع مصادر الدخل، وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية تساهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط.

ب. أما الواردات فينبغي العمل على التقليل من حجمها ، وذلك بتشجيع الصناعات المحلية وترقية القطاع الخاص ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. القيام بإصلاحات جذرية للقطاع المصرفي العراقي حتى يجد المستثمرون الأجانب مصارف تعمل بنفس المقاييس التي يجدونها في دول تنتهج اقتصاد سوق حقيقي.

أولاً: المصادر العربية

1. ادم واحمد، علي صالح ومعنم سيد،(2015)، اثر سعر الصرف على التضخم في السودان في الفترة من(1991- 2011)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان.
2. أمين، بربري محمد، (2011)، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التفسير،الجزائر.
3. البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية لسنوات متفرقة للفترة(2015-2005) متاح على الموقع الالكتروني (<http://www.cbi.iq>) .
4. التكريتي، عبد المجيد رشيد محمد،(1982)، دراسات في سياسات التجارة الخارجية ،مطبعة الإرشاد بغداد، جامعة المستنصرية، العراق.
5. جويد، رائد فاضل،(2013)، النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد(5)، العدد(17).
6. الحساوي، كريم مهدي ، (1990)، مبادئ علم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، بغداد.
7. الحسيني، عرفان تقي،(1999)، التمويل الدولي، ط1، دار المجدلوي للنشر، عمان.
8. حشيش وشهاب ، عادل احمد ومجدي محمود، (2005) ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية، مصر.
9. خلف ،فليح حسن ، (2001)، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر ، بلا مكان.
10. سالم ، عبد الحسين ، (1984)، دراسة في أسعار الصرف وتغيراتها وأثرها في اقتصاديات الخليج العربي ، رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد.
11. سبع،حكيمة،(2015)، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف ، رسالة ماجستير ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
12. السريتي، محمد احمد، (2009)، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، مصر .
13. شفيق، فلاح ، (2008)، التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية ، بلا مكان.
14. شكري وعوض ، ماهر ومروان، (2004)، المالية الدولية والعملات الأجنبية والمستحقات المالية بين النظرية والتطبيق ، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

15. الشمسي، محمد ساهي، (2011)، العلاقة الدالية بين الصادرات والنمو الاقتصادي لبلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (1988-2008)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد.
16. صغير، تركية، (2015)، سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الاداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر
17. العاني، عماد محمد، (1994)، تغيرات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها الدولية مع إشارة خاصة لأهم انعكاساتها على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد.
18. عبدالله، عتاب، (2014)، أهمية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة (944) 2011، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
19. علي و الجنابي، عبد المنعم و هيل، (1992)، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
20. علي، شيماء هاشم، (2008)، اثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي -اليابان- حالة دراسية للمدة 1990-2005، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
21. علي، عبد المنعم السيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، 1984، الجزء الثاني، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
22. عيسى، سعد صالح، (2016)، اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي - دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (2003-2012)، المجلد (12)، العدد (36)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية .
23. . الغالبي، عبد الحسين، (2011)، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
24. كريم، فلاح حسين، (2010)، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق (دراسة قياسية للمدة من 1980-2008)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
25. مهيدات، سلام حسين الفرج، (2013)، اثر سعر الصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على النمو الاقتصادي في الأردن (1994-2012)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن.
26. النجفي، سالم توفيق، (2005)، التجارة الخارجية الزراعية (مبادئ ومتضمنات)، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل.
27. . الوادي واخرون، (2009)، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
1. Jura, Michel, (2003), Techniques financiere internationale ,Edition Dunod.
2. Phillon, Dominique, (2001), Le taux de change, 3 eme Edditio